

قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الأجنبي
المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول
أ. أقاسم حسنة
جامعة ادرار

الملخص:

سنحاول في هذا المقال تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 2007-2009، عن طريق التركيز على وسائل التحليل المعترف بها دوليا، بحيث سنتطرق في الجزء الأول إلى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية بأنواعها، أما الجزء الثاني فسيشمل بعض المؤشرات الدولية الأخرى الموجودة حاليا.

وفي الأخير نختم دراستنا بعرض بعض الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة التي يجب على الدولة انتهاجها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

RESUME :

Dans cet article, nous allons tenter d'évaluer le climat d'investissement direct étranger en Algérie (période 2007-2009). Nous nous sommes basés essentiellement sur les outils d'analyses internationaux.

Nous concluons notre études par la présentation de quelques reformes gouvernementales en matière d'IDE et à améliorer l'attractivité de ces investissement en Algérie.

مقدمة:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يحتوي على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر والفرص الاستثمارية. ذلك أن

المستثمرين الأجانب لا يقرون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ¹.

يلاحظ أن هناك عددا متناميا من المؤشرات العالمية، والتي وإن لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة إلا أنها تعتبر من محسنات قرار الاستثمار بين الدول.

إن الجزائر دولة من بين الدول التي تحاول وتبذل جهدا كبيرا عن طريق تبنيها لمجموعة من الإصلاحات في كل الميادين، فحسب التصنيف السنوي للونكتاد للدول حسب نتائجها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، مازالت الجزائر تسجل مؤشرات دخول فعلية وكامنة ضعيفة باستثناء الاستثمار في قطاع المحروقات. ولهذا سنحاول تقييم هذا المناخ بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين وتغييراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

1- تعريف مناخ الاستثمار: مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع، والسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسة⁽²⁾. وأهم عوامل خلق مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

العوامل	شرح العوامل	أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا
---------	-------------	-------------------------------

¹ Hori, Androuais Arne, Les Investissements japonais dans les payes de l'ASEAN, Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N2, 1^{ère} edition, ED PUF, Paris, 1979, p 71.

2 - بلقاسم زايري، محمد زيدان، "الحكم الراشد ونوعية المؤسسات: هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟"، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الاداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.

الموقعية الحاسمة	بهذه العوامل.
١ لنقل	Hoover, 1937; Losch, 1954; Greenhut, 1956, 1962; Alexander et al., 1959; McMillan, 1965; Beckmann, 1968; Chisholm, 1971; Fales and Moses, 1972; Nelson, 1973; Lowe and Moryadas, 1975; Bater and Walker, 1977; Moriarty, 1980; Hoyle et al., 1981; Schmenner, 1982; McKinnon, 1983, 1989; Haitani and Marquis, 1990; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Thisse et al., 1996. تسهيلات خطوط الانابيب. تسهيلات النقل الجوي، تسهيلات الطريق السريع، مرافق السكك الحديدية، خدمات النقل بالشاحنات، النقل المائي، تكلفة شحن المواد الخام، تكلفة السلع تامة الصنع والنقل، توافر الخدمات البريدية، التخزين ومرافقه، توافر منافذ البيع بالجملة.
اليد العاملة	Greenhut, 1956, 1962; McMillan, 1965; Townroe, 1969; Olson, 1971; Carnoy, 1972; Rees, 1972, 1983; Norcliffe, 1975; Sant, 1975; Keeble, 1976; Friedman, 1977; Pred, 1977; Dicken and Lloyd, 1978; Gudgin, 1978; Moriarty, 1980; Cobb, 1982; Massey and Meegan, 1982; Schmenner, 1982; Dorfman and Route, 1983; Malecki, 1984; Massey, 1984; Noyelle and Stanback, 1984; Grundwald and Flamm, 1985; Saxenian, 1985; Dicken, 1986; Lund, 1986; Ballance, 1987; Hanson, 1988; Schoenberger, 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Wheeler انخفاض تكلفة اليد العاملة، موقف العمال، العمل الإداري. العمالة الماهرة، معدلات الأجور، العمالة غير الماهرة، الاتحادات (النقابات)، المستوى التعليمي للعمالة، موثوقية العمل، توافر اليد العاملة من الذكور، توافر اليد العاملة من الإناث، تكاليف المعيشة، عامل استقرار.

and Mody, 1992.		
Weber, 1929; Greenhut, 1956, 1981; McMillan, 1965; Auty, 1975; Miller, 1977; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982 & Storper, 1985; Wheeler and Mody, 1992.	القرب من اللوازم والتجهيزات، وتوافر المواد الخام، والقرب إلى الأجزاء المكونة لها، توافر مرافق تخزين لمواد الخام ومكوناتها، موقع الموردين، تكلفة الشحن.	المواد الأولية
Fetter, 1924; Hotteling, 1929; Hoover, 1948; Losch, 1954; Greenhut, 1956, 1962, 1981; McMillan, 1965; Chisholm, 1971; Carnoy, 1972; Beyers, 1974; Foust, 1975; Miller, 1977; Pred, 1977; Dorward, 1979; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Dorfman and Route, 1983; Gough, 1984; Walters and Wheeler, 1984; Saxenian, 1985; Lund, 1986; Tosh et al., 1988; McKinnon, 1989; Haitani and Marquis, 1990; Pietlock, 1992; Simons, 1992; Wheeler and Mody, 1992.	وجود السوق الاستهلاكي، وجود مُنتج في السوق، إمكانات السوق الاستهلاكية، توقعات نمو الأسواق، تكاليف الشحن إلى مناطق الأسواق، خدمات التسويق، التنافسية الإيجابية، اتجاهات الإيرادات، الاتجاهات السكانية، خصائص المستهلكين، موقع المنافسين، فرص التوسع في المستقبل، حجم السوق، القرب من الصناعات ذات الصلة.	الأسواق
Hoover, 1948; Greenhut, 1956; Eversley, 1965; McMillan, 1965; Smith, 1966, 1981; Chisholm, 1971; Spooner, 1974; Bater and Walker, 1977; Gudgin, 1978; Lipietz, 1980; Moriarty, 1980; Sable, 1982; Schmenner, 1982; Kostler, 1984; Lloyd and Mason, 1984; Norcliffe, 1984; Brusco, 1985; Grundwald and Flamm, 1985; Hall, 1985, 1985; Mason and Harrison, 1985; Mason, 1987; Hudson, 1988;	وجود السوق الاستهلاكي، سهولة الحصول على الأرض، تكلفة الأرض الصناعية، حظائر الصناعية المتقدمة، فضاء للتوسع في المستقبل، أسعار التأمين، توافر مؤسسات الإقراض، قريها من الصناعات الأخرى. مشاريع تنمية المجتمع الصناعية، الموقف من تمويل عملاء.	موقع الصناعي

Coughlin et al., 1990, 1991; McConnell and Schwab, 1990; Wheeler and Mody, 1992		
Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Bater and Walker, 1977; Heckman, 1978; Moriarty, 1980; Forbes, 1982; Schmenner, 1982 & Walters and Wheeler, 1984; McConnell and Schwab, 1990; Gold, 1991; Pietlock, 1992; Rex, 1993.	إمدادات المياه، التكلفة والجودة، تسهيلات لتخلص من النفايات الصناعية، توافر الوقود وتكلفته، توافر الطاقة الكهربائية وتكلفتها، توافر الغاز، كفاية مرافق الصرف الصحي، توافر الفحم والمرافق الطاقة النووية.	المرافق
Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Schmenner, 1982; Rees, 1983; Hudson, 1988; Tosh et al., 1988; Coughlin et al., 1990, 1991; Young, 1994.	بناء الأنظمة والقوانين، قوانين تقسيم المناطق (Zoning codes)، قوانين التعويض، قوانين التأمين، سلامة عمليات التفتيش، قوانين مكافحة التلوث.	موقف الحكومة
Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Tosh et al., 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Wheeler and Mody, 1992; Fleischman, 1995; Young, 1994; Luce, 1994.	أسس تقييم الضريبة، الملكية الصناعية، معدلات الضرائب، الهيكل الضريبي لأرباح الشركات، العمليات المعفاة من الضرائب، ضريبة المبيعات.	الهيكل الضريبي
Greenhut, 1956; McMillan, 1965; Dean, 1972; Spooner, 1974; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Haitani and Marquis, 1990; McConnell and Schwab, 1990.	مقدار سقوط الثلوج، نسبة تساقط الأمطار، الأوضاع المعيشية، الرطوبة النسبية، المتوسط الشهري لدرجات الحرارة، تلوث الهواء.	المناخ (الجو)
Greenhut, 1956; Eversley, 1965; McMillan, 1965; Dean, 1972; Spooner, 1974; Bater and Walker,	الكليات والمؤسسات البحثية، موقف المجتمع من المقيمين، نوعية المدارس، المرافق الدينية، المكتبات العامة، المرافق الترفيهية، موقف قادة	المجتمع

1977; Mason and Harrison, 1977; Massey, 1977, 1979, 1984; Gudgin, 1978; Moriarty, 1980; Schmenner, 1982; Rees, 1983; Grundwald and Flamm, 1984; Lloyd and Mason, 1984; Malecki, 1984; Hall, 1985; Dicken, 1986; Ballance, 1987; Mason, 1987; Haitani and Marquis, 1990; McConnell and Schwab, 1990; Simons, 1992; Rex, 1993.	المجتمعات المحلية، المرافق الطبية، مراكز التسوق، الفنادق والموتيلات، البنوك ومؤسسات الائتمان، موقف المجتمع من التوسع في المستقبل.	
(International Location Factors) العوامل الموقعية الدولية		
Carnoy, 1972; Dicken and Lloyd, 1978; Anell and Nygren, 1980; Hughes and Ohlin, 1980 & Ballance, 1987; Wheeler and Mody, 1992; Young, 1994.	العلاقات مع الغرب، تاريخ البلد، استقرار النظام، الحماية من نزاع الملكية أو التأميم، المعاهدات والمواثيق، الموقف في الأمم المتحدة، نوع التحالفات العسكرية. الموقف من رأس المال الأجنبي.	الوضع السياسي
Friedman, 1977; Ballance, 1978; Forbes, 1982; Grundwald and Flamm, 1985; Haitani and Marquis, 1990; Pietlock, 1992; Wheeler and Mody, 1992.	المواد واليد العاملة، فرص السوق، توافر رأس المال، القرب من الأسواق الدولية.	البقاء والمنافسة العالمية
(Anell and Nyrgren, 1980; Hudson, 1983; Ward, 1982; Rees, 1983; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Wheeler and Mody, 1992	وضوح قوانين استثمار الشركات، الأنظمة المتعلقة بعمليات الاندماج والمشاريع المشتركة، اللوائح عن نقل الأرباح إلى بلد الأصل (الأم)، الضرائب المفروضة على الشركات المملوكة لأجانب، قوانين الملكية الأجنبية، انتشار البيروقراطية، اللوائح بشأن الرقابة على الأسعار، المتطلبات لإنشاء الشركات المحلية.	
Thunen, 1875; Olson, 1971; Carnoy, 1972; Friedman, 1977; Dicken and Lloyd, 1978; Forbes, 1982; Hudson, 1983, 1988; Walters, 1984;	مستوى المعيشة، نصيب الفرد من الدخل الوطني، قوة العملة مقابل الدولار الأمريكي، وضع ميزان المدفوعات، الإعانات الحكومية.	العوامل الاقتصادية

Ballance, 1987; Schoenberger, 1988; Haitani and Marquis, 1990; Coughlin et al., 1990, 1991; Pietlock, 1992; Wheeler and Mody, 1992.		
Source: Masood A. Badri, " <u>Dimensions of Industrial Location Factors: Review and Exploration</u> ", Journal of Business and Public Affaires, Volume 1, Issue 2, 2007, p03.		

2- أنواع مؤشرات المناخ الاستثماري: سنحاول تقسيم هذه المؤشرات

إلى قسمين هي كالتالي:

2-1 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية: وهي عديدة ومنها ما يلي:

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: The Composite Country Risk Index

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر

القطري (ICRG) منذ

عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة منها 18 عربية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وبحسب الترتيب وفق نتائج المؤشر فقد جاءت بعض الدول كما يلي:

جدول (01) تصنيف بعض الدول وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

درجة المخاطرة				الدول
2009		2008		
التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	
منخفضة	71	منخفضة	72.3	تونس
منخفضة	70.8	منخفضة	76.8	الجزائر
منخفضة	73.3	منخفضة	74.8	المغرب
معتدلة	66.3	معتدلة	65.5	مصر

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص 238.

وبمقارنة نتائج هذا المؤشر ما بين ديسمبر 2008 وديسمبر 2009 نجد أن الجزائر قد تقدمت من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، بينما في سنة 2009 فقد تقدمت ضمن مجموعتها فقط. وفي هذا الصدد يجب الاهتمام بقطاع البنوك وتحديثه، بهدف استعمال وتوظيف وسائل مالية جديدة، إلى جانب الاهتمام بالمعلوماتية والتكنولوجيا في هذا القطاع أيضا، كما ينبغي تفعيل دور الأسواق المالية في الاقتصاد، وذلك حتى يتمكن رجال الأعمال المحليين والدوليين من المساهمة في التنمية الوطنية.

ب- مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية: Euromoney Risk

Index

يصدر عن مجلة اليوروموني مرتين سنويا (مارس وسبتمبر)، وغرض هذا المؤشر هو قياس المخاطر القطرية للبلد، وذلك من جهة قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية، مثل خدمة الديون الخارجية، وسداد قيمة الواردات، أو السماح بتحويل الأرباح، ويغطي هذا المؤشر 185 دولة. وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (02) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطرة			
	2008		2007	
	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم
تونس	55.77	معتدلة	56.53	معتدلة
الجزائر	45.97	مرتفعة	46.89	مرتفعة
المغرب	53.54	معتدلة	54.28	معتدلة
مصر	50.26	معتدلة	52.14	معتدلة

المصدر: نفس المرجع السابق

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2007 وسبتمبر 2008، نجد أن الجزائر قد سجلت مع سبع دول عربية أخرى تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها. وفي الوقت الحالي يمكن أن تحقق الجزائر تقدما معتبرا ضمن ترتيب هذا المؤشر، خاصة بعد أن حققت تقدما فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها المالية وتقليصها لجزء هام من حجم ديونها الخارجية.

ج- مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري: Institutional

Investor Risk Index

يصدر عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر)، وذلك منذ عام 1998 وقد غطى المؤشر 173 دولة في سنة 2007 و2008، ويتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى، وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (03) تصنيف بعض الدول وفق مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري

الدول	درجة المخاطرة			
	2009		2008	
	نقطة على المؤشر	التقييم	نقطة على المؤشر	التقييم
تونس	61.3	معتدلة	58.7	معتدلة
الجزائر	54.7	معتدلة	53.3	معتدلة
المغرب	55.1	معتدلة	49.9	معتدلة
مصر	50.7	مرتفعة	53.7	مرتفعة

المصدر: نفس المرجع السابق

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2008 وسبتمبر 2009 نجد أن الجزائر قد سجلت تراجعا طفيفا بانخفاض رصيدها، وهو ما يعني تناقص حجم الثقة العام في الاقتصاد من قبل رجال الأعمال والمؤسسات.

د- مؤشر وكالة دان اند براستريت للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود، ويضم هذا المؤشر تقييما لـ: 122 دولة، وبمراجعة البيانات المتوافرة لسنتي 2008 و 2009، يلاحظ أن بعض الدول قد صُنفت كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (04) تصنيف بعض الدول وفق مؤشر وكالة دان اند براستريت

للمخاطر القطرية

درجة المخاطرة				الدول
2009		2008		
التقييم	درجة التصنيف	التقييم	درجة التصنيف	
منخفضة	DB2c	منخفضة	DB2c	تونس
مرتفعة	DB5a	مرتفعة	DB5a	الجزائر
منخفضة	DB2b	منخفضة	DB2d	المغرب
معتدلة	DB3c	معتدلة	DB3b	مصر

المصدر: نفس المرجع السابق

من خلال المقارنة في الجدول السابق نجد أن الجزائر لم تحقق أي تقدما في ترتيبها ضمن هذا المؤشر، مما يعني حفاظها على عامل الثقة نسبيا في عملياتها التجارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

هـ - مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: Cofas Risk Idex

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، وتصنف الدول إلى مجموعتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية، ومجموعة درجة المضاربة، وقد غطى المؤشر 165 سنتي 2008 و 2009 وقد صُنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (05) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية
لسنتي 2008-2009

الدول	درجة المخاطرة			
	2009		2008	
	مجموعة الدرجة	درجة التصنيف	مجموعة الدرجة	درجة التصنيف
تونس	استثمارية	A4	استثمارية	A4
الجزائر	استثمارية	A4	استثمارية	A4
المغرب	استثمارية	A4	استثمارية	A4
مصر	المضاربة	B	المضاربة	B

المصدر: نفس المرجع السابق

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر قد حافظت على ترتيبها خلال هذه الفترة ضمن ترتيب هذا المؤشر، وهو ما يعكس التحسن الموجود في الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

2-2- مؤشرات دولية عامة:

أ- مؤشر التنافسية العالمي: Global Competitvity Index

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي، وأدائها الكلي على المديين المتوسط والبعيد. والمؤشر الثاني هو مؤشر الأعمال للتنافسية، والذي يقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمي لسنة 2008 تم الاعتماد على مؤشر موحد ورئيسي وهو "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معاً، ليصبح خلال السنوات القادمة بديلاً عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية، المؤسسات، السياسات

الشاملة، والتي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث النمو والازدهار الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط. وفي سنة 2008 جاء ترتيب بعض الدول وفق هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(06) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي

2010	2009	
01	05	سويسرا
03	05	سنغافورة
11	11	هونغ كونغ
22	26	قطر
29	30	الصين
40	36	تونس
70	81	مصر
73	73	المغرب
83	99	الجزائر

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2009-2010، على الخط:

<http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf>.vue le 18/06/2010 a 14h00.

وضمن منهجية التقرير صنف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديات الدول وتنافسيتها، وذلك ابتداء من مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، إلى مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار. بحيث يعتمد التقييم في المؤشر على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي. ومن الجدول السابق نلاحظ أن تونس تتصدر المرتبة الأولى في المؤشر، وهو ما يؤكد أن هذه اقتصادها يتميز بالمرونة والكفاءة في

مجالات الصحة، التعليم، إلى جانب تميزها بالتقدم التكنولوجي السريع والقدرة على الابتكار. أما الجزائر فقد صنفت في مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية فقط، وهو ما يلزمها بمضاعفة الجهود لتطبيق الإدارة الجيدة للمؤسسات، وتحسين مستوى التعليم، إلى جانب التركيز على الإبداع والتكنولوجيا.

حلت الجزائر في المرتبة الـ 83 عالميا والد 10 عربيا في تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009-2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دايفوس"، متقدمة بنحو 16 نقطة عن العام الماضي الذي تحصلت فيه على الرتبة الـ 99 عالميا، في حين حافظت على ترتيبها الإقليمي والعربي. وأشاد تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009-2010 بالأداء الجيد للمؤسسات الوطنية ومقدرتها على المنافسة الاقتصادية خلال العام الماضي، مما سمح للجزائر باكتساب 16 نقطة إضافية، غير أنه أكد أن الجزائر لا تزال أقل قدرة على المنافسة من جيرانها في المنطقة المغاربية، حيث تمكنت تونس من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والد 6 عربيا رغم تراجعها بنحو 4 مقاعد، متبوعة بالمغرب الذي حل في الترتيب الثاني مغاربيا والد 9 على المستوى العربي. وأوصى تقرير منتدى "دايفوس" الحكومة بضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحسين ترتيبها على المستوى الإقليمي والجهوي، بما في ذلك تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، والعمل على ضبط قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يخص البلدان العربية الأخرى، تصدرت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان العربية. في التصنيف 22 و 23 عالميا على التوالي، كما تمكنت سويسرا خلال الموسم الجاري من حصد المرتبة الأولى عالميا في تقرير التنافسية العالمية.

ب-مؤشر التنمية البشرية: Human Development Index

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية، يتم احتسابه على أساس متوسط ثلاثة مؤشرات تتمثل في الصحة، التعليم، معدل دخل الفرد، وقد شمل المؤشر 179 دولة سنة 2006، و182 سنة 2007، وكان ترتيب بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (07) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر التنمية البشرية

الدول	006	007	الترتيب/2007
اليابان	8	0	مرتفعة جدا
قطر	4	5	مرتفعة جدا
المكسيك	1	3	مرتفعة
ماليزيا	3	6	مرتفعة
مصر	16	23	متوسطة
المغرب	27	30	متوسطة
الجزائر	00	04	متوسطة
تونس	5	8	متوسطة

Source: 2007/Rapport mondial sur le développement humain 2009 - Classements IDH sur:

<http://hdr.undp.org/fr/statistiques/vue> le 18/06/2010 a 15h35.

من بيانات الجدول السابق نجد أن مستويات التنمية البشرية في الجزائر قد اعتبرت من خلال هذا المؤشر بأنها متوسطة. إذ أنها سجلت تراجعاً في 2007 مقارنة بسنة 2006. وبالمقابل نجد كل من اليابان وقطر مصنفة في مستويات عالية من التنمية البشرية.

وعموماً فإن الاهتمام بتحسين مستويات التنمية البشرية سيؤثر إيجاباً على مجالات متعددة في الاقتصاد، نظراً لارتباطها الوثيق بكفاءة وفاعلية المورد البشري.

ج- مؤشر الحرية الاقتصادية: Economic Freedom Index

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج فاونديشن وصحيفة وول ستريت جورنال)، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماماً متزايداً من الدول العربية.

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية وهي: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية¹.

وقد شمل هذا المؤشر 162 دولة سنة 2008 و 141 دولة سنة 2009، وقد صنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 232.¹

جدول (08) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لسنتي

2009-2008

الدول	2008		2009	
	نقطة المؤشر	الترتيب عالميا	نقطة المؤشر	الترتيب عالميا
هونغ كونغ	25.90	01		01
المغرب	4.56	98		
تونس	3.59	84	6.39	90
مصر	2.59	85	6.68	79
الجزائر	7.55	102	5.34	131

Source: Economic freedom of the word

<http://www.freetheworld.com/2009/reports/world/EF>

W2009_BOOK.pdf.vue le 18/06/2010 a 19h22.

ومن مقارنة البيانات في الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تواجدت خلال سنة 2008 و 2009، ضمن مجموعة الاقتصاديات ذات الحرية الضعيفة، بينما توجد هونغ كونغ، وسنغافورة في الترتيب الأول والثاني بدرجة حرية كاملة، وهو ما يوفر في تلك الدول مناخ ملائم للأعمال والأنشطة الاقتصادية. ونجد مثلا أن هونغ كونغ قد صنفت سنة 2003 وفق هذا المؤشر في المرتبة الأولى عالميا وللسنة السادسة على التوالي، وكل ذلك يؤكد أن سياستها الاقتصادية لها انسجام بالغ ومعتبر مع قواعد الاقتصاد الحر.

د- مؤشر الشفافية: transparency index

يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) سنويا منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، والتي تعرف الفساد على انه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويرصد هذا المؤشر درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون، وبهدف دخول الدولة في المؤشر يشترط إجراء 03 مسوحات على الأقل، ويحاول المؤشر من خلال هذه المسوحات ومصادر المعلومات المعتمدة لديه، أن يحدد مدى تفشي الفساد في

الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 والتي تعني درجة شفافية عالية، وقد غطى المؤشر 180 دولة سنتي 2008 و 2009، وكان ترتيب بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(09) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر الشفافية لسنتي 2008-2009

الدول	الترتيب عالميا	
	2009	2008
هونغ كونغ	12	12
قطر	22	28
ماليزيا	56	47
تونس	65	62
البرازيل	89	80
المغرب	89	80
الجزائر	111	92

Source: transparency international:

http://www.transparency.org/news_room/in_focus/2010.vue le 19/06/2010 a 11h41.

إن التصنيفات الدولية المتعلقة بالفساد، أكدت بأن الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة. مثلاً نتيجة طبعة 2009 لمؤشر الفساد لم تكن مفاجأة بالنسبة للجزائر، مقارنة بسنة 2008، حيث ارتفعت مرتبة الجزائر من المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 111 السنة الماضية. وحصول الجزائر على ثلاث نقاط من عشرة في سلم الفساد يؤثر على ذلك المستوى العالي من التعاملات بالرشوة.

وحسب "مؤشر دافعي الرشوة، يغطي مشكل الفساد بشكل خاص في قطاع الأشغال العمومية والبناء تليها الأسلحة ووسائل الدفاع¹.

هـ - مؤشر سهولة أداء الأعمال:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقاس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول، إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، وقد غطى المؤشر 181 دولة في 2008، و2009، وقد وصنفت بعض الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(10) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنتي

2009-2008

الترتيب عالميا		الدول
2009	2008	
04	04	هونغ كونغ
20	25	ماليزيا
37	38	قطر
73	81	تونس
128	129	المغرب
125	126	البرازيل
132	130	الجزائر

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، على الخط:

البلدان المغاربية تتصدى للفساد في القطاع العام، على الخط:

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/reportage/2010/03/05/reportage-01.vue> le 19/06/2010 a 13h00.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق أن الدول الآسيوية تأتي في مقدمة الترتيب العالمي ضمن تصنيف هذا المؤشر، كما شهدت كل من تونس والمغرب وقطر تحسناً ملحوظاً في الترتيب العالمي لهذه السنة، بينما تبقى الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في الترتيب بتراجع قدره نقطتين ورغم أنها قد حققت بعض التغير الموجب في إزالة بعض قيود الأعمال، مع منحها لبعض التسهيلات وقيامها بتبسيط العديد من الإجراءات، إلا أن ذلك التغيير يعتبر نسبي جداً، خاصة وأن الاقتصاد الوطني.

يتطلب إصلاحات كبيرة وجادة، وذلك حسب تقرير ممارسة الأعمال 2010 الذي يعمل على مقارنة مدى سهولة عمل منشآت الأعمال الخاصة، ووضع قواعد معيارية للإجراءات الحكومية، وتحديد الإصلاحات والممارسات العالمية الجيدة. وكان الإصلاح في مجال بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، وفقاً لهذا التقرير، الإصلاح الأكثر شيوعاً بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال في بلدان العالم العربي على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث قامت 10 بلدان بإصلاحات في هذا المجال. وجاء بعده مباشرة الإصلاح في سياق الحصول على المعلومات الائتمانية، ثم ذلك المتعلق بتحسين عملية التجارة عبر الحدود. وشهدت بلدان المنطقة أيضاً تنفيذ إصلاحات متعددة في مجالات: حماية المستثمرين، واستخراج التراخيص، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وتصفية النشاط التجاري فإن هذه الدول قد قامت بإجراء العديد من الإصلاحات في البيئة الاقتصادية، مثل تبسيط إجراءات بدء المشاريع الاستثمارية، وتسجيل الملكية، حماية المستثمرين، وتسديد الضرائب.....الخ. وترصد تلك التقارير تنافسية الدول في منح تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مجموعة من المكونات الطبيعية والتنظيمية والقانونية، والتي

تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة أداء الأعمال في القطر المضيف، وذلك انطلاقاً من تأسيس كيان العمل وانتهاء بتصفية الأعمال.

والجدول التالي يوضح لنا وضعية ممارسة الأعمال في الجزائر، مقارنة

ببعض الدول الأخرى:

جدول(11) مقارنة ترتيب الجزائر في تقييم ممارسة الأعمال مع بعض الدول

العربية لسنة 2009

ملاحظات	الجزائر	المغرب	تونس	الدول	
				بيان العملية	مكونات قاعدة بيانات أداء الأعمال
مدة طويلة جدا	24	12	11	عدد الأيام	تأسيس مشروع
	12.1	16.1	5.7	كلفة التأسيس من الدخل القومي للفرد	
	22	19	20	عدد الإجراءات	الحصول على التراخيص
مدة معقولة مع ضرورة تقليصها	47	47	39	عدد الأيام	تسجيل الممتلكات
مصاريف إدارية مرتفعة	7.09	4.90	6.12	كلفة التسجيل % من قيمة الممتلكات	
	11	04	08	عدد الإجراءات	

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مرجع سبق ذكره،

بتصرف

تنفيذ العقود	عدد الإجراءات	39	40	46	بطيء وعدم فعالية المحاكم (وجود رشوى)
التجارة عبر الحدود (التصدير)	عدد الأيام	15	14	17	معقولة
التجارة عبر الحدود (الاستيراد)	عدد الأيام	21	17	23	معقولة
الضرائب	عدد الدفعات	22	28	34	
تصفية الأعمال	الوقت بالسنوات	1.25	1.83	2.5	مدة عالية جدا

من الجدول نستنتج ما يلي:

- 1- إن رجل الأعمال الجزائري يتلقى صعوبات مرتين أكبر من أجل تأسيس شركة صناعية مقارنة بنظيره تونس والمغرب سواء كان ذلك في عدد الأيام أو عدد الإجراءات المتطلبة لذلك، بحيث يتطلب في المغرب وتونس على التوالي 06 و 10 إجراءات فقط، بينما في الجزائر فيتطلب ذلك 14 إجراء¹ بتكلفة قدرها 12 % (المرتبة 14 عالميا سنة 2009)، أما تونس بكلفة 5.7 % (المرتبة 47 عالميا) والمغرب بكلفة 16.1 % (المرتبة 76 عالميا).
- 2- إن قيمة مصاريف تسجيل الملكية في الجزائر مرتفعة، حيث بلغت 7.09 (المرتبة 160 عالميا سنة 2009)، في حين بلغت في تونس 6.12 (المرتبة 59)، أما أدنى كلفة كانت في المغرب حيث قدرت 4.9 (المرتبة 123 عالميا).

¹ نفس المرجع السابق.

إن هذه الإحصائيات تدل على أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة ولا عدم سيولته وهذا راجع إلى تزايد درجة الفساد في البلاد وعدم فعالية الجهاز القضائي.

و- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية: Global Retail Development Index

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 2001 عن إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، تعمل على دراسة السوق، تقديم الاستشارات في مختلف الميادين. يهدف إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات إستراتيجيتها التنموية العالمية، ضم 30 دولة سنتي 2009 و 2010، منهم 6 دول عربية. والجدول التالي يبين لنا ترتيب بعض هذه الدول ضمن هذا المؤشر.

يقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد بدولة ما زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا وبالتالي تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في دولة ما¹.

وإلى جانب ذلك توجد أيضا مؤشرات اقتصادية لمناخ الاستثمار، ومنها مؤشر النمو الاقتصادي، السياسة النقدية، المالية، سياسة التوازن الخارجي، علما أن المؤشرات الاقتصادية أساسية، إلا أنها متكاملة مع مؤشرات أخرى في المناخ الاستثماري.

جدول(12) ترتيب بعض الدول وفق مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية لسنتي 2010-2009

¹ http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=3465.vue le 21/06/2010 a 14h20.

التغير ير	2010	2009	
+2	13	15	مصر
+4	15	19	المغرب
+5	4	9	السعودية
-10	21	11	الجزائر
+3	11	14	تونس

:Source: Global retail development sur le net

<http://www.atkearney.com/index.php/Publications/the-2010-global-retail-development-index.html?q=global+retail+development+i.vue> le 23/06/2010 a 19h25.

يتبين من الجدول السابق أن معظم الدول قيد الدراسة شهدت تطورا ملحوظا في ترتيبها العالمي ضمن هذا المؤشر وهذا راجع بالأخص إلى ارتفاع الناتج المحلي السنوي لهذه الدول، بينما تبقى الجزائر في تراجع مستمر إذ انخفض ترتيبها العالمي ب 10 درجات سنة 2010.

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه يتبين أن تهيئة مناخ الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية تتسابق من خلالها معظم الدول بغية جذب اكبر حصة من الأصول الاستثمارية. فرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر (الإصلاحات الاقتصادية) لتحسين مناخ الاستثمار في فترة الدراسة، إلا أنها ما زالت بعيدة تحتل المراتب الأخيرة تقريبا في ترتيب المؤشرات مقارنة بباقي الدول قيد الدراسة خاصة تونس والمغرب وهو ما انعكس من جهة على تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقرابة

50 % ما بين 2008-2009 حسب ما أشارت إليه دراسة الشبكة الأوروبية لمتوسطة الاستثمار، هذا بغض النظر على مساهمة الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم مؤخرا.

حسب تقرير أعده الاتحاد الأوروبي حول مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب (ضمت عملية سبر الآراء 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات) أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 67 % تليه بنسبة 42 % الاستقرار السياسي والاقتصادي، ثم الإطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 % وفسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، بعدم الاستقرار المؤسسي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات، وعلى الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما.

لقد سعت الجزائر منذ إطلاقها في الإصلاحات الاقتصادية، إلى سن مجموع من عدداً القوانين الخاص بالاستثمار وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دون نتائج كبير (باستثناء قطاع المحروقات)، وحسب مؤشر إ.تي. كيرني لموقع الخدمات العالمية تمتع دول شمال إفريقيا بمزايا موقعية لصناعة IT و BPO الأوروبية، خصوصا مع وجود عدد معتبر من متحدثين باللغة الفرنسية⁽¹⁾، كما أنه يوجد عدد من خريجين الجامعيين في المجالات التقنية يمكن استخدامهم كعامل موقعية، لاستقطاب شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الهندسية، والكم الهائل من الخريجين كليات الحقوق والاقتصاد، في استقطاب شركات المحاسبة والتدقيق، ومكاتب المحاماة العالمية، ... وغيرها،

¹- The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, Op.cit, p13

كما أن للجزائر يمكن أن تستغل الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إنشاء عوامل موقعية خاصة تستقطب بها الشركات الأوروبية بدرجة رئيسية.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية لا تكفي لوحدها، يجب أن يتزامن ذلك مع مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية، إضافة إلى سيادة القانون واستقلال القضاء وضرورة محاربة الفساد.

كما إن تحسين مستوى المشاركة والمساءلة في العالم العربي، سيققل من استمرارية الأثر السلبي للسياسات المنحرفة، تحسين الأداء الإداري، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالأعمال والاستثمار، وتحسين مستوى الخدمات التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال، وبالتالي القدرة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

المراجع:

- اللغة العربية
- 1- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008.
- 2- تقرير التنافسية العالمي 2009-2010.
- 3- البلدان المغاربية تتصدى للفساد في القطاع العام، على الخط: <http://www.magharebia.com>
- 4- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010.
- 5- بلقاسم زايري، محمد زيدان، الحكم الراشد ونوعية المؤسسات: هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟"، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار الاجنبي المباشر ومهارات الاداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.

- 1- Hori, Androuais Arne, Les Investissements japonais dans les payes de l'ASEAN, Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N2, 1^{ere} édition, ED PUF, Paris, 1979
- 2- Rapport mondial sur le développement humain 2009 .
- 3- Economic freedom of the word 2009.
- 4- Transparency international 2010.
- 5- The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, 2007
- 6- Global retail development 2010.
- 7- Masood A. Badri, Dimensions of Industrial Location Factors: Review and Exploration ", Journal of Business and Public Affaires, Volume 1, Issue 2, 2007